



الافتتاحية

الاقتصاد اللبناني في أسر العدو

الحرب الاقتصادية - الاجتماعية الاسرائيلية الاميركية المباشرة قائمة على لبنان في محاولاته الحثيثة لفتح السوق اللبناني على بضائعه ومنتجاته الزراعية والصناعية والفكرية حتى في الالعاب المدرسية للاطفال . اسألوا عن العدوان الاقتصادي الاميركي الاسرائيلي في ملف علاقة لبنان بسورية الشقيقة العمق الاستراتيجي الاقتصادي للبنان وهل اقتصر الضرر الذي لحق بلبنان جراء التعرض لهذه العلاقة على الجوانب الأخرى دون الاقتصادي والاجتماعي منها! اسألوا عن كل الغبار الاميركي الاسرائيلي الذي يثار بكثافة مع بداية كل موسم سياحي ، هل شكل ويشكل ذلك عدوانا اقتصاديا على لبنان أم لا اسألوا عن غبار وتلويثات المحكمة الدولية التي يرتفع لها صراخ الاميركي والاسرائيلي هل اثرت وتؤثر على الاقتصاد اللبناني أم لا ؟ الا يكفي استتباع من استتبع من اللبنانيين في ملف هذه المحكمة لتعطيل الحياة السياسية والتشريعية في لبنان ، واستغلال من استتبع لملامح الانتظام ليعبث بالمالية العامة منذ سنوات ، الا يكفي ذلك للاستدلال على العدوان الاقتصادي الاميركي الاسرائيلي القائم والمستمر على لبنان ؟ إن كل ذلك ليس عدوانا ، فماذا يقول اليوم اقتصاديو لبنان في ملف العدوان الاسرائيلي على الاتصالات اللبنانية الا تشكل شبكات الاتصالات اللبنانية ومنظوماتها احدى الركائز الاساسية المباشرة لصناعة وادارة الاقتصاد اللبناني ؟ الا يعني التجسس الاسرائيلي ودخول العدو الاسرائيلي على هذا الشبكات شيئا للاقتصاديين ولأمن حراكهم وتجارتهم وعقودهم ومفاوضاتهم وعلاقاتهم الصناعية والتجارية الداخلي والخارجية ، الا يستحق ذلك منهم سؤالا عن الضرر الذي الحقه باستثماراتهم هذا العدوان الاسرائيلي على شبكة الاتصالات اللبنانية ، لماذا يبلع الاقتصاديون اللبنانيون السنتهم في هذا الملف ، لماذا تبلع الهيئات الاقتصادية اللبنانية لسانها في ملف العدوان الاسرائيلي على شبكة الاتصالات اللبنانية ، هل الاقتصاد اللبناني سياسة ملحقة بملف ما يسمى المحكمة الدولية ، ليخضع اربابه لمنطق من أسقط الادارة اللبنانية والسياسة اللبنانية بعجلة تأمرها على لبنان .

عادت الينا ذكرى الاستقلال مجددا ، عادت الينا بتواتر ارقام الايام والأشهر ، وما استطعنا أن نرغمها في يوم أو في شهر أو في سنة بما يليق بمعاني الاستقلال ، بل على العكس تماما ، كان كل يوم من أيام العام ٢٠١٠ يأكل من رصيد ما خلفه لنا الاجداد ، ويحاول أن يأكل من رصيد ما انتجه المخلصون من الأحفاد وبدأ يضع الوطن على خريطة الاستقلال الحق والكرامة الحق . ليست هذه الصفحة لمناقشة العدوان الاميركي الاسرائيلي السياسي والامني على الاستقلال اللبناني ، رغم ما يحمله هذا العدوان من تداعيت اقتصادية واجتماعية على لبنان ، لبنان الوطن المستقل الذي من حقه أن يعيش حياة طبيعية بين الأمم والشعوب يستثمر فيها امكاناته وطاقاته وأوقاته لمجارة تقدم الشعوب ونموها وهو هدف يحول دونه العدوان الاميركي والاسرائيلي المستمر بكافة أشكاله على لبنان . الا اننا كنا مقتنعين وما زلنا مقتنعين أن العدوان الاسرائيلي يستهدف لبنان بالعدوان المباشر في مختلف أشكاله ، هذا ما فعله في استهدافه لقطاعنا الزراعي بملايين القنابل العنقودية التي رمى بها على حقولنا وأرضنا ، وما زال مصرا على عدوانه هذا بامتناعه عن تسليم الخرائط الكاملة لنشره قنابله ، وهذا ما فعله بالعدوان المباشر على الجسور والطرق وشبكات المواصلات ، وهذا ما فعله في الكهرباء ومحطات الكهرباء في الاستهدافات المباشرة في كل حفلة عدوان كان يقوم به ، وهذا ما فعله ويفعله يوميا بالعدوان على مياه لبنان واطمائه وخطته وبرامجه الجاهزة دوما لمواصلة الاستيلاء عليها والاستيلاء على مصادر جديدة منها ، عندما فتح ملف التنقيب عن النفط في لبنان كان العدوان الاسرائيلي حاضرا فيه بالترهيب وبالمسارعة الى عملياته الاستباقية الى مواقعه المحتملة في عرض البحر اللبناني ، أو على تخومه لوضع اليد على كل محتمل في هذا الصعيد ، ولا ننسى عملياته المخابراتية في افريقيا واوروبا لضرب الاقتصاد الوطني المهاجر ومحاربة رؤوس الاموال اللبنانية واثارة الغبار عليها بالتعاون والتضامن التام مع المخابرات الاميركية وقوى الضغط الاقتصادي الدولي .



سامحك... وشايفك..... ومعك على الخط.

وزارة الاقتصاد

بدأ الوزير محمد الصفدي زيارة رسمية لأوكرانيا على رأس وفد يضم مسؤولين في وزارات الصحة والسياحة والطاقة، وممثلين لاتحاد الغرف وجمعية الصناعيين والمصرف المركزي ورجال أعمال. ويتأسس الصفدي مع نظيره الأوكراني اجتماعات اللجنة الحكومية اللبنانية - الأوكرانية، . وأشار إلى أن «مستوى العلاقات السياسية والاجتماعية بين البلدين أكبر بكثير من مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري».

وزارة الاتصالات

دعا الوزير شربل نحاس الى تطوير القدرات العربية وتنمية المعرفة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، معرباً عن ثقته بالجيل الجديد وقدرته على الابتكار والتجديد. خلال افتتاح «الاجتماع الـ ١٤ لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي وشدّد على أهمية الاجتماع مشيراً الى «دوره البارز في توحيد الصف والموقف العربي عن كل قضايا حيز الترددات وترشيد استخدام الطيف الترددي»، متمنياً «أن توظف قرارات الاجتماع في سبيل الدفاع عن مصالح الدول العربية وامنها».

وزارة الطاقة

بحث الوزير جبران باسيل مع رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه واعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارة والمصارف، في الموضوعات التي تقوم بها الوزارة والتي يمكن ان تمولها المصارف، وبرزها مشاريع السدود والكهرباء ومسائل حفظ الطاقة والطاقت المتجددة وخصوصا ان مصرف لبنان اطلق تعميما بدعم الطاقات المتجددة، وكفاية الطاقة منذ نحو اسبوع. وتعهد ممثلو المصارف امام الوزير بدء آلية دعم السخانات الشمسية اعتبارا من ١٥ كانون الاول.

وزارة السياحة

غادر الوزير فادي عبود إلى إيران للمشاركة في الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، يلتقي خلاله عدداً من وزراء السياحة في الدول العربية والإسلامية ومسؤولين إيرانيين، للبحث في سبل التعاون السياحي.

وزارة الأشغال

ناقش الوزير غازي العريضي مشروع مرسوم دوار - قبر شمون . وأجرى جولة أفق انمائية وتحضيرات زيارة الشمال التي سيقوم بها للاعلان عن مشاريع عدة. في المنطقة و مشاريع انمائية في زغرتا - الزاوية وخصوصا تأهيل طرق وتعبيدها وتابع مع مجالس بلديات الدكوانة، والصويري وبوارج.وضع قراهم

وزارة المال

افتتحت وزيرة المال ريم الحسن ممثلة رئيس الوزراء سعد الحريري في السرايا، «المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» GIFT -MENA ويتناول «إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظل الأزمة العالمية».



وحدة النقابات والعمال في حزب الله تنعي المرحوم النقابي

حسن جمام



نعت وحدة النقابات والعمال في حزب الله فقيد العمال العرب المرحوم حسن جمام حيث توجهت باسمى ايات العزاء لعائلته الكريمة والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد عمال الجزائر راجية من الله ان تكون سيرة ومسيرة الراحل دافعا لكل النقابيين العرب للسير في طريق النضال والكفاح لتحقيق الافضل للعامل . وتعيد صدى النقابات تكريما للنقابي المرحوم نشر وقائع حفل التكريم الذي اقامته وحدة النقابات تكريما للنقابي حسن جمام بتاريخ ٧-١-٢٠١٠.

برعاية سماحة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله ممثلاً برئيس كتلة الوفاء للمقاومة النيابية الحاج محمد رعد أقامت وحدة النقابات والعمال في حزب الله حفلاً تكريمياً للنقابي العربي الكبير أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حسن

جمام في قاعة الجنان طريق المطار بعد النشيدين الوطني اللبناني وحزب الله لفرقة كشافة الامام المهدي ألقى مسؤول وحدة النقابات الحاج هاشم سلهب كلمة أكد فيها أن حسن جمام رجل من رجال الأمة العربية في ساحة النضال العربي والاسلامي ومن عرينه النقابي العربي والدولي في الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تصدى من موقعه للمشروع العدواني الأمريكي الصهيوني على الأمة العربية وقاومه بكل أشكاله وعناوينه السياسية والاقتصادية والثقافية وممن ساهموا في حفظ الهوية وقيم الحرية والكرامة والعزة في الأمة. وحضر روحاً وفكراً وجسداً في مشروع المقاومة وميدانها مسقطاً من قاموسه روح الإنهزام والاستسلام. رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أشاد بالتكريم من مقاومين من أجل تحرير الأرض من رجز الاحتلال وندس الصهيونية لمناضلين من أجل التحرير الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية معتبراً أن هذا التكريم هو من أسمى أشكال التضامن والترابط النبيل بين المقاومين والمناضلين على جبهة واحدة من أجل إحقاق الحق وانتصار العدالة. أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حسن جمام قال أنه لفخر له أن يأتي تكريمه من زعيم أعاد لنا العزة والكرامة وأعاد للأمة العربية والإسلامية مكانها في إشارة الى راعي الحفل سماحة الأمين العام الذي حطّم كل الأساطير ومنها أسطورة الجيش الذي لا يقهر ممثلاً سماحة الأمين العام رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب الحاج محمد رعد اعتبر أنه لا غرو أن يكرم دم الشهادة عرق الجبين المرفوع وكدح السواعد المفتولة فكلاهما نهر جارٍ يخدم إنماء قضية هي قضية الأمة.

وهذا وقد ارسل الامين العام حسن جمام رسالة شكر الى سماحة الامين العام هذا نصها :

سماحة الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله :

اود ان اعبر لكم عن اعتزازي وامتناني على هذه اللحظة التاريخية التي وهبتموني ، وحزبكم المقاوم ، اياها ، والمتمثلة بتكريمي في بيروت عاصمة المقاومة والصمود .

فما هو اعز واکرم من ان يكرم المرء من حزب المقاومة ومن سيد المقاومة ، هذه المقاومة التي رفعت رأس امتنا العربية عالياً، ومرغت انف الجندي الصهيوني بالوحل ، مقوضة اسطورة الجيش الذي لا يقهر ..

سماحة السيد .

لن انسى ما حييت هذه اللحظات المجيدة . وهذه اللفتة النبيلة من قبلكم .. التي كرمتني ... وكرمت الحركة النقابية العربية واتحادها النقابي ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .



الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تنعي القائد النقابي والمناضل

العربي حسن جمام

بأسف وحزن شديدين تنعي اليكم الامانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب نبأ وفاة القائد النقابي والمناضل العربي الكبير حسن جمام الامين العام السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي وافته المنية صباح الثلاثاء ٢٠١٠/١١/١٦. وهي اذا تستذكر مناقب الفقيه الكبير ونضالاته من اجل وحدة العمال العرب ومن اجل تعزيز مكانة الاتحاد على كافة الصعد العربية والاقليمية والدولية تدعو الى الله العلي القدير ان يتغمده بواسع رحمته وان يقبله القبول الحسن .

وإنا لله وإنا اليه راجعون

السيرة الذاتية لفقيه الحركة النقابية والعمالية العربية الاخ/ حسن جمام
الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (السابق)

تاريخ ومكان الميلاد : الكنتور - عين بوزيان - سكيكدة ١٩٤٧/١١/٢.

- عدد الاولاد : ٤ أبناء .

- المستوى العلمي : ليسانس في الاجتماعيات .

- اللغات : عربية - فرنسية - انكليزية .

- خريج دار الاساتذة العليا .

- استاذ : في الاجتماعيات ثم مفتش التعليم الثانوي .

- منخرط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ ١٩٦٩.

- منخرط في جبهة التحرير الوطني ١٩٦٩ .

المسؤوليات :

- عضو مجلس الادارة الجهوي والوطني للتعااضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة منذ سنة ١٩٧٥.

- امين عام مساعد للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب منذ ١٩٧٩/١٢/١٢ وحتى عام ١٩٨٩ .

- انتخب اميناً عاماً للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المؤتمر العام الثامن الذي عقد في الجزائر ١٥-١٨/٥/١٩٨٩.

- شارك في عدد كبير من النشاطات والفعاليات والمؤتمرات الوطنية والعربية والدولية .

- اعيد انتخابه بالاجماع اميناً عاماً للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المؤتمر العام التاسع المنعقد في تونس خلال الفترة من ٧-١٠/١/١٩٩٤ للدورة القادمة من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ .

- جدد المؤتمر العام العاشر المنعقد بدمشق في الفترة من ١١/٢٩ - ١٩٩٩/١٢/٢ بالاجماع انتخابه اميناً عاماً للاتحاد لدورة نقابية جديدة.

- جدد المؤتمر العام الحادي العاشر المنعقد بدمشق مابين ١٨-٢١/١٢/٢٠٠٤ بالاجماع انتخابه اميناً عاماً للاتحاد المنعقد بدمشق في الفترة لدورة نقابية جديدة.

- في المؤتمر العام الثاني عشر لم يرشح الاخ جمام نفسه.

- عضو في عدة مننديات عربية ودولية.

- نائب بالمجلس الشعبي الوطني (البرلمان الجزائري) .

- عضو اللجنة المركزية لجبهة الوطني الجزائري .





طلب من الاتحادات الأعضاء تسوية أوضاعها تمهيداً للانتخابات

الاتحاد العمالي العام : لرفع نسبة الاشتراكات في «المرض» و«التعويضات العائلية»

قرّر المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام «الطلب إلى الاتحادات العمالية الأعضاء في مجلسه تسوية أوضاعها القانونية والطلب إلى هيئة المكتب القيام بكل الإجراءات الإدارية والقانونية تمهيداً لعقد جلسة للمجلس التنفيذي لتعيين موعد إجراء الانتخابات وفقاً للأصول». ورفض المجلس «مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية الذي أقرته اللجان اللبنانية المشتركة ويناقشه وزير العمل لأنه لا يؤمن متطلبات العيش الكريم للمتقاعد وهذا ما أكدته وأشارت إليه دراسة منظمة العمل الدولية المرفوعة إلى الاتحاد العمالي العام ووزارة العمل».

عقد المجلس جلسة عادية برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء وبعد الوقوف دقيقة صمت حداداً على رحيل الأمين العام السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، النقابي حسن جمام، عرض المجلس الوضع القائم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتفاقم الأزمة المعيشية. توقّف المجلس أمام الأوضاع الإدارية والمالية التي يعانيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الملاذ الأخير للعمال في ظل الأزمة المعيشية والاقتصادية الخانقة على الرغم من ضмор تقديماته وتعثر أدائه يبقى أهم حلقات العقد الاجتماعي القائم بين أطراف الإنتاج الثلاثة والحصن الذي يحمي الاستقرار والأمن الاجتماعيين. واعتبر أن الحكومة ليست طرفاً محايداً إزاء ما يعانيه الصندوق من خلل مالي متماد وبنوي في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية، لأنها هي المسؤولة عن خفض الاشتراكات بنسبة ٥٠٪ في الفرعين عام ٢٠٠١ وهي المسؤولة عن احترام قانون الضمان الاجتماعي وتطبيق أحكامه وعلى عاتقها تقع مسؤولية التوجهات الاجتماعية والاقتصادية وحماية السلم الأهلي والأمن الاجتماعي. وتبنى المجلس التنفيذي نتائج الدراسة المرفوعة إلى مجلس الإدارة من المدير العام والآيلة إلى - الإنهاء بمرسوم تحديد الحد الأقصى للكسب الخاضع للاشتراكات بمليوني ونصف مليون ليرة لبنانية (٢,٥٠٠,٠٠٠) ل.ل. في الفرعين المرض والأمومة والتعويضات العائلية - الإنهاء بمرسوم رفع معدل نسبة الاشتراكات في فرع المرض والأمومة من ٩٪ إلى ١٢٪ أي ثلاث نقاط ١٪ على العمال و٢٪ على أصحاب العمل - الإنهاء بمرسوم رفع معدل نسبة الاشتراكات في فرع المرض والأمومة من ٦٪ إلى ٧٪ - تبني الخطة الإصلاحية التي ناقشها مجلس الإدارة عام ٢٠٠٧ من أجل تحسين الجباية وضبط الإنفاق وتطوير أساليب العمل من دون المسّ بالحقوق المكتسبة للمستخدمين في الصندوق أو إنقاص التقديمات للمؤمنين - تطبيق زيادة التعرفة للأعمال والخدمات الطبية ووضع جدول زمني لدفع مستحقات المستشفيات وإيفاء معاملات المؤمنين - إعادة النظر في الوضع المالي وفي كلا الفرعين كل ثلاث سنوات لتحديد نسبة معدل الاشتراكات.

وقيم المجلس التنفيذي الاستعدادات والتحضيرات الجارية سواء على مستوى اللقاءات التي تجريها قيادة الاتحاد أو اللقاءات النقابية والعمالية والشعبية التي تقوم بها الاتحادات الأعضاء في كل القطاعات والمناطق والمؤسسات للمضي قدماً في هذه التحضيرات وإلى المزيد من التعبئة والتنظيم لإطلاق أوسع التحركات الديمقراطية الضاغطة وخصوصاً التظاهرات والاضرابات والاعتصامات لوقف الهجوم المتنامي من الاحتكارات وأصحاب الرساميل الكبرى برعاية ودعم من أكثر من جهة في الحكومة نفسها.



غصن: لم يطرح القصار العدول عن التحرك ونترقب اجتماعه مع الهيئات لمتابعة الملفات

ولفت إلى أن الجانبين تطرقا إلى ملف الضمان الاجتماعي «حيث تابعنا ما كنا قد سبق وطرحناه في الاجتماعات السابقة». وشدد القصار في هذا السياق، على أن هذا الموضوع يحتاج إلى معالجة شاملة تستدعي دعوته الهيئات الاقتصادية إلى الاجتماع لإثارة هذا الملف ودرس الحلول اللازمة له. أضاف: تناولنا خلال اللقاء المخاطر المحدقة بالضمان الاجتماعي وخصوصاً ما يتعلق بملاءة الصندوق وإصلاحه، وهذا الأمر من مسؤولية الهيئات الاقتصادية، وهنا دور الوزير القصار في متابعته مع أركان الهيئات. فموضوع الضمان الاجتماعي أهم من رغيف الخبز. وعما إذا كان طرح خلال اللقاء، قيام الوزير القصار بدور الوساطة بين رئيس الحكومة سعد الحريري من جهة والاتحاد العمالي العام من جهة أخرى، قال: كلا، لم يطرح هذا الأمر، بل أثير موضوع الاجتماع الذي سيعقده القصار مع الهيئات الاقتصادية لكي تتحمل هذه الأخيرة مسؤوليتها كشريك في الإنتاج، ومن موقعه في الحكومة أن يسعى إلى إعطاء هذا الملف الحماية ذاتها المخصصة للملف السياسي، انطلاقاً من مبدأ أن «لا أمن سياسياً من دون أمن اقتصادي»، الأمر الذي يعلمه الوزير القصار جيداً.

نفى رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن يكون الوزير رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار قد طلب منه في الاجتماع الذي جمعهما. العدول عن التحرك المطلبي الميداني، وقال في تصريح إن «هذا الموضوع لم يُطرح على بساط البحث، ولا حتى الوزير القصار في وارد اقتراح ذلك، بل على العكس فهو مهتم بكيفية معالجة الأمور سوياً، إذ انه يستشعر المخاطر بعيداً من التحرك الميداني، ويتحسس الضائقة الإجتماعية التي تنعكس على الأسواق من خلال انعدام القدرة الشرائية لدى المواطن اللبناني». أضاف عن أجواء اللقاء: إن الوزير القصار من موقعه الحكومي والاقتصادي والمعروف عنه أنه صاحب باع طويل على مستوى العلاقة مع أطراف الإنتاج إن كان هيئات أو عمالاً، يرغب في ظل هذه الضائقة بمستوييها السياسي والاقتصادي، في أن نساهم في إنتاج معالجة ما. من جهتنا كاتحاد عمالي عام طرحنا آليات وسبل للمعالجة، يتصل جزء منها بما طرحناه على رئيسي الجمهورية والحكومة من مطالب، لا سيما معالجة تضخم الأسعار، والمواضيع الساخنة المتعلقة بالمحروقات، لا سيما البنزين والمازوت. أكد غصن تجاوب القصار مع طروحاته، ناقلاً عنه ضرورة استكمال اللقاء بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام.

غصن يلتقي اتحاد موظفي المصارف: الوحدة هي السبيل لمواجهة الإفكار

استقبل رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن وفداً من اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان بحضور أعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي حيث عرض المجتمعون القضايا المعيشية والمطلبية والمشكلات القائمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وما آلت إليه أعمال لجنة دراسة نظام التقاعد والحماية الاجتماعية والمعوقات التي تحول دون إقرار هذا النظام. عرض الوفد ما وصل إليه النقاش حول مشروع «التقاعد والحماية الاجتماعية» حيث انه لا تزال هناك العديد من المسائل الجوهرية العالقة والمختلف عليها مع وزير العمل وممثلي الهيئات الاقتصادية والتأكيد على أن الاتحاد العمالي العام لن يقبل بتمرير أي مشروع لا يؤمن التقاعد اللائق ولا يتضمن الوضوح الكافي حول نسب الاشتراكات والتعويضات والمشاركة الثلاثية في إقرار أي مشروع. كما أكد المجتمعون على أن وحدة الحركة النقابية والمواجهة الموحدة والعمل على استنهاض القواعد النقابية والعمالية هي السبيل الوحيد لمواجهة سياسة الإفكار المتفلسة من أي عقول.



القصار يبحث الوضع المعيشي مع غصن

بحث وزير الدولة عدنان القصار مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن في تداعيات الأزمة السياسية على الواقع الاقتصادي والمعيشي في البلاد. ولفت غصن اثر اللقاء الى «أن السياسة والاقتصاد توأمان لا ينفصلان، ويجب ايجاد معالجة شاملة لكليهما وبالتزامن بعضهما مع بعض بحيث لا يتقدم ملف على الآخر». وقال غصن ان البلد والمواطنين يعانون اوضاعاً معيشية يزيد من تفاقمها ارتفاع المواد الاستهلاكية، ومن هذا المنطلق نحن على استعداد تام لمتابعة التعاون والتواصل مع الوزير القصار والهيئات الاقتصادية، إذ أن من شأن هذا التعاون بين جناحي الإنتاج أن ينعكس إيجاباً على مستوى الصالح العام.

بدوره، قال القصار «انطلاقاً من تحسنا للمسألة الاقتصادية والمعيشية وجدنا من الضروري أن نجتمع مع رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن». أضاف «ان هذا اللقاء ستتبعه لقاءات أخرى، عاجلاً وقريباً، كما سندعو الى اجتماع للهيئات الاقتصادية بعد الأعياد، لبحث الوضع العام من جوانبه كافة، بهدف الحفاظ على مناعة اقتصادنا الوطني ومردوده الاجتماعي والمعيشي».

الهيئات الاقتصادية : استمرار الأزمة السياسية من دون حلول يعكس حالة سلبية وجموداً في الحركة والواقع الاقتصاديين

رأت الهيئات الاقتصادية «أن استمرار الأزمة السياسية وعدم إيجاد مخارج حلول لها، عكس حالة سلبية وجموداً في الحركة الاقتصادية والواقع الاقتصادي من كل الجوانب سواء على الصعيد الاستثماري أو السياحي وكذلك المعيشي». وأبدت أملها في أن تؤدي مساعي المسؤولين الى ترسيخ الاستقرار والحوول «دون الاستمرار في زيادة أعباء الدين العام وتراجع حجم الاقتصاد وتضاؤل فرص النمو

حيث عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً، برئاسة الوزير عدنان القصار بحثت خلاله في الوضع الاقتصادي والاجتماعي من مختلف جوانبه في ضوء التأثيرات السلبية للأزمة السياسية على هذا الوضع. وأصدر المجتمعون بياناً أكدوا فيه «أن استمرار الأزمة السياسية وعدم إيجاد مخارج حلول لها، عكس حالة سلبية وجموداً في الحركة الاقتصادية والواقع الاقتصادي من كل الجوانب سواء على الصعيد الاستثماري أو السياحي وكذلك المعيشي»، مشيرين الى «ان استمرار الامور على ما هي عليه، والبلاد على ابواب فترة أعياد يمكن أن تكون متنفساً للعديد من القطاعات، سوف يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي، ما يحمل البلاد أعباء جديدة تثقل كاهل الاقتصاد اللبناني وبالتالي تنعكس سلباً على الوضع الاجتماعي وتزيد في هموم المواطنين». ورأت الهيئات «ان الاختلاف في الامور السياسية يجب ألا يدفع ثمنه الاقتصاد الوطني ويبقى المواطن رهينة لهذا الاختلاف في ظل حكومة كان في صلب بيانها الوزاري انها حكومة هموم الناس».



الحريري يترأس واحداً من سلسلة اجتماعات لمواجهة الغلاء . الاتفاق على مراقبة هوامش الربحية للتجار لحماية مدخول المواطن

خلص اجتماع عن الغلاء ترأسه رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري صباح في السرايا الحكومية، إلى مراقبة سير العمل لمواجهة الارتفاع في الأسعار، ونتائجه، «عبر سلسلة اجتماعات دورية مقبلة يراها ويترأسها الحريري شخصياً». ونتج من الاجتماع الذي ضم كلا من: وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، وزير الزراعة حسين الحاج حسن، المدير العام لوزارة الاقتصاد بالإنابة فؤاد فليفل، مستشار وزير الزراعة صلاح الحاج حسن، مستشار الرئيس الحريري للشؤون الإنمائية فادي فواز، «استمرار وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة بإعلام المواطنين بالأسعار الحقيقية، اعتباراً من الأسبوع المقبل يومياً، ومراقبة هوامش الربحية للتجار، بالتنسيق التام بين الوزارتين»، فضلاً عن «دوريات لمصلحة حماية المستهلك لمراقبة الأسعار عند بائعي الجملة والمفرق. أما وزارة الزراعة، فستستمر في خطواته لتسهيل حركة التجارة ضمن ضوابط سلامة الغذاء، دون أي مس بهذه الضوابط». وتركز البحث في الاجتماع على الارتفاع الكبير الذي طرأ أخيراً على بعض السلع الغذائية الأساسية. وطرحت التفاصيل الدقيقة لتسعير هذه السلع في السوق المحلية، والمقترحات العملية لمواجهة الارتفاع في الأسعار. واتفق المجتمعون على البدء بتنفيذ المقترحات العملية في الحال، «للتحؤول دون ارتفاع الأسعار مجدداً، وبالتالي حماية مدخول المواطن، ومساعدته على تحمل الأعباء المعيشية، في ظل الارتفاع العالمي المطرد لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية». وأوضح الصفدي بعد الاجتماع أنه «جرى عرض لما قدمته وزارتا الزراعة والاقتصاد لأسباب الغلاء في دول المصدر، ثم الغلاء الإضافي الذي يصيب المواطن اللبناني، والذي تعود أسبابه أحياناً إلى جشع التجار أو إلى أسباب أخرى مختلفة. وكان بحث واف في جميع المواضيع والإجراءات الكفيلة بالحد من هذا الارتفاع،

والبدء بخفض الأسعار ومساعدة الشعب اللبناني على قضاء حاجاته بالأسعار المقبولة». أما الحاج حسن فقال: «عرضنا أسباب ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية الأساسية، وخصوصاً اللحوم والخضر. الأسباب تتعلق بالموارد، وبالتغيرات المناخية، وأسعار المشتقات النفطية، وارتفاع أسعار العملات مقابل الدولار، بالإضافة إلى تغيرات عديدة بالأنماط الاستهلاكية وزيادة الطلب. لكن إضافة إلى ذلك هناك أسباب داخلية تتعلق بالأرباح المضاعفة الحاصلة، وتحليل الأسعار الذي قدمناه أكثر من مرة في وزارتي الاقتصاد والزراعة، وتحديدنا بالنسبة إلى اللحوم التي لا يفترض أن تتجاوز بالمفرق أكثر من ١٥ أو ١٦ ألف ليرة للكيلوغرام الواحد».

أضاف: «من هذا المنطلق، عرضنا الخطوات التي اتخذت، وتلك التي يجب أن تتخذ»، مشيراً إلى أن هناك «أسواقاً جديدة بدأت تتحرك، وأجرينا لقاءات مع تجار اللحوم والمواشي الحية، واكتشفنا معاً أن أي تعديلات بالقرارات لا علاقة لها بحركة السوق، بل هي فقط لتسهيل التجارة، بدليل أنه بين يومي الأحد والاثنين الماضيين، دخل لبنان ١٥ ألف رأس ماشية». وكرر الحاج حسن قوله: «إن موجة الغلاء العالمية لا يفترض أن تؤثر بهذا القدر على الأسعار في لبنان، فهذه الموجة تنحصر بزيادة ٢٠ في المئة على الأكثر على الأسعار، فيما موجة الغلاء التي اجتاحت لبنان وصلت إلى ٦٠ و ٧٠ في المئة، وبالتالي هناك ٤٠ في المئة زيادة عن الغلاء الحاصل عالمياً».

الوطني للنقابات» في الاتحاد العمالي

اجتمع رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن ، بحضور أعضاء من هيئة مكتب المجلس التنفيذي مع وفد قيادي من الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان برئاسة كاسترو عبد الله. استعرض المجتمعون مختلف جوانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ومضمون اللقاءات التي تجربها قيادة الاتحاد العمالي العام مع المسؤولين وآخرها اللقاء مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وأكد المجتمعون على وجوب قيام الحكومة، لا سيما الوزراء المعنيين بمعالجة الملفات الحياتية والمعيشية التي باتت تشكل أعباءً ثقيلة يبرز تحتها العمال وذوو الدخل المحدود تحت وقع موجة غلاء مستشرية ومتفائلة من ضوابط الرقابة. كما طالب المجتمعون الوزارات المعنية، القيام بعملها من دون التلطي خلف الأوضاع السياسية المرتبكة لتغطية التقاعس في معالجة احتياجات الناس وأولوياتها الحياتية لا سيما مكافحة الغلاء والاحتكار إضافة إلى التهديد المباشر للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تفريغ صناديقه وزيادة عجز وارداته .



«الوطني للنقابات» و«المصالح المستقلة» يرفضان تخلي الحكومة عن واجباتها

بحث وفد من قيادة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان برئاسة كاسترو عبد الله مع قيادة اتحاد المصالح المستقلة والمؤسسات الخاصة والعامّة برئاسة الدكتور بشارة الاسمر، في «الأوضاع المعيشية والمطلبية التي تهم الطبقة العاملة والتي أصبحت تشكل خطراً على الأمن الاجتماعي للعمال ولفئات المجتمع كافة، في ظل غياب المعالجات الحقيقية من قبل الحكومة ووزاراتها المختصة». وأكد المجتمعون في بيان «رفض تخلي الحكومة عن القيام بواجباتها تجاه رفع الاسعار للمواد الغذائية والمحروقات، وضرورة تصحيح الاجور وإقرار السلم المتحرك للاجور ورفع الحد الأدنى للاجور، رفض استمرار العجز في صندوق الضمان الاجتماعي خصوصاً صندوق المرض والامومة والتعويضات العائلية، ضرورة تسديد الحكومة المستحقات عليها للضمان عن إجراءاتها والـ ٢٥ في المئة من مساهمتها، الاصرار على انهاء مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية الذي يتوافق مع مصلحة الطبقة العاملة اللبنانية، ضرورة العمل على تمتين التضامن والتعاون بين المنظمات النقابية كافة وتحديد الخطوات المقبلة لمواجهة التحديات التي تواجه الطبقة العاملة اللبنانية». كما أعلن اتحاد المصالح المستقلة عن استعداده لتلبية دعوة الاتحاد الوطني للنقابات المشاركة في اللقاء النقابي والشعبي في ٢٤ الجاري، تحت عنوان «من اجل مواجهة الازمة الاقتصادية ودفاعاً عن لقمة العيش».



حرب يبحث مطالب الاتحاد الوطني

التقى وزير العمل بطرس حرب وفداً من الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان برئاسة رئيس الاتحاد كاسترو عبدالله ورئيس مجلس المندوبين يوسف حرب، وسلم الوفد الوزير مذكرة أمل فيها «التصدي للحالة المتردية في الصندوق الوطني للضمان وإصلاحه على كل المستويات وإبعاده عن أي نفوذ أو تدخل سياسي أو طائفي». وتمنت المذكرة على وزير العمل «التحرك لوقف رفع أسعار المواد الغذائية واللحوم والمحروقات، وإعادة ربطة الخبز كما كانت والعمل على تعديل قانون ضريبة الدخل، واعتماد نظام ضريبي تصاعدي يشمل رؤوس الأموال المرتفعة والاستثمارات الضخمة، وإقرار السلم المتحرك للأجور، والاهتمام بإحياء النقل المشترك».

نجده يسأل عن خطة تنظيم النقل

اعتبر رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري عبد الامير نجده في تصريح أن «ما قامت بها وزارة الاشغال العامة والنقل ووزارة الداخلية باعتماد الرادارات في ضبط السرعة الجنونية التي أودت بحياة مواطنين أبرياء لا ذنب لهم إلا واجب تنقلهم، خطوة على طريق الالف ميل في تنظيم النقل حيث ما زلنا ننتظر اقرار مشروع خطة تنظيم النقل لا بقاءه في إدراج رئاسة مجلس الوزراء».

واستغرب «رفض اللجنة النيابية للاشغال العامة والنقل السماح بالعمل على الغاز أسوة بالدول التي تسعى للحفاظ على البيئة». وختم: «نجدد وقوفنا الى جانب وزير الطاقة جبران باسيل ونطالب بضرورة إقرار قانون السماح للسيارات بالعمل على الغاز شرط ان تكون السيارة مجهزة من بلد المنشأ، على أن يترافق ذلك في صيانة البيئة وتعزيز الاجهزة الرقابية فيكون السائقون والمواطنون غير مسؤولين عن هذا الاهمال، بل المسؤولية تقع على عاتق المسؤولين المعنيين كون من واجب الدولة والسلطة السهر على راحة المواطنين ومصالحهم

نقابات المواد الكيماوية : للتراجع عن خفض زنة ربطة الخبز

إستنكر المجلس التنفيذي للاتحاد المهني لنقابات عمال ومستخدمي المواد الكيماوية في بيان «موافقة وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي مع اصحاب الافران على خفض زنة ربطة الخبز، وتالياً زيادة السعر، في حين لا يجوز التلاعب بلقمة عيش الفقراء وسعرها خصوصاً في ظل الازدحام الراهنة، ودعا الوزير الى التراجع عن القرار والعمل على إعادة ربطة الخبز الى ما كانت عليه قبل القرار المشؤوم».

جاء ذلك اثر اجتماع دوري عقده لبحث الازدحام المعيشية للعمال والفئات الشعبية وزيادة سعر الرغيف من خلال خفض زنة ربطة الخبز. ودعا المجلس وزارة الاقتصاد والوزارات والادارات كافة الى «احترام اصول التعاطي مع كل ما يعني لقمة عيش الفقراء من خلال اعتبار الزيادة غير قائمة لا سيما انها تمت من دون الاخذ في رأي الاتحاد العمالي العام، وفي حال عدم التراجع عن هذه الزيادة العمل على الغاء كل الامتيازات التي يتمتع بها اصحاب الافران من خلال الضمان الاجتماعي واعتبارهم مؤسسات عادية تستخدم اجراء يتوجب عنهم اشتراكات مماثلة لتلك التي يدفعها اصحاب العمل في القطاعات كافة



نقابة مكاتب السوق تسأل عن قانونية رادارات السرعة

دعا رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور، في بيان، الى «إعداد قانون واضح حول كيفية استعمال الرادار ونوعيته» معتبرا أنه «يجب وضع الرادارات في مكان معنن وواضح، خصوصا تلك التي تشهد سخونة في حوادث السير، وتعتبر نقاطا سوداء كثيرة في لبنان»، مشدداً على «ضرورة وجود لافتات على الطرق تدل على وجود رادارات سرعة، وإلا فإنها تكون كمائن ومصيصة للمواطنين». وتوجه غندور بسؤال المعننين بشؤون السير والمرور عن «كيفية استعمال رادارات مراقبة السرعة، من دون وجود آلية قانونية لها، اسوة ببقية الدول التي تستعمل الرادارات، ان كان يمكن وجودها أو بكيفية إعداد محاضر الضبط». كما طالب غندور وزير الداخلية زياد بارود بـ«الكشف عن الأموال والمساعدات والهبات، خصوصا المتعلقة برادارات مراقبة السرعة، والتي ذهبت مع الرياح».

عمال البناء والأخشاب» يدعو للتحرّك ضد الأوضاع المعيشية المتردية

عقد المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في لبنان اجتماعاً برئاسة رئيسه مرسل مرسل توقف أمام «الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها عمالنا والأكثرية الساحقة من الفئات الشعبية اللبنانية، حيث فلتان أسعار المواد الاستهلاكية والمحروقات بلا حسيب أو رقيب، وفي ظل غياب كامل للمعالجات الحكومية لهذا الوضع والاكتفاء ببعض التصاريح التي لا تأثير لها، إضافة إلى السجلات بين السياسيين في أمور أخرى تزيد الأزمة الاقتصادية تعقيداً وعلى الصعيد النقابي ليس الوضع بأحسن حالا لولا التظاهرة اليتيمة التي نظمها الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان والحركة التي يقوم بها بالتعاون والتنسيق مع عدد من الاتحادات واتحادنا واحد منها. استنكاراً لهذه الموجة من الغلاء ومطالبة بوضع حدٍ جدّي لها». أضاف الاتحاد في بيان صدر عنه «إن من فشل في إدارة شؤون البلاد السياسية والاقتصادية العامة لن يقدّر على معالجة الأوضاع المعيشية الصعبة للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود، خاصة أنهم لم يعملوا لفصل السياسة عن الاقتصاد وبالتالي تتراكم أزمة ارتفاع الأسعار مع الصعوبات التي يواجهها الضمان الاجتماعي بسبب الاختلال بالتوازن المالي والاستلاف غير القانوني من أموال نهاية الخدمة».

عمال البناء يطالبون بوقف الصرف

استنكرت نقابة عمال البناء ومشتقاتها في بيروت وجبل لبنان، في بيان «التصرفات غير المسؤولة من قبل ادارة شركة (زيروك للباطون الجاهز) في حق العمال والموظفين في الشركة والتي تفرض عليهم التوقيع على براءة ذمة عن بدل الفروقات عن غلاء المعيشة وعن بدل المنح المدرسية وغيرها من الحقوق. وتقوم ادارة الشركة بصرف من يرفض من العمال التوقيع على هذا البراءة كما حصل مع العديد من العمال في الشركة. وكل هذا يمارس من قبل ادارة الشركة أثناء الوساطة في وزارة العمل حيث يفرض القانون عدم صرف أي عامل او توجيه الانذار له اثناء الوساطة». وطالبت النقابة وزارة العمل «بالتشدد في فرض تطبيق القانون على هذه الشركة المخالفة للقوانين والزامها بالتراجع عن الصرف التعسفي للعمال وتطبيق القانون ودفع الحقوق للعمال والموظفين بدلا من التهرب من دفع هذه الحقوق»، مناشدة التفتيش في الضمان الاجتماعي «التحرك سريعا لالزام هذه الشركة بالتصريح عن كامل الاجور وخاصة غير المصرح عنها مع الساعات الاضافية وحفظ حق الضمان والعمال بكل الحقوق».



احتجاجاً على قرار الصفدي وقف دفع التعويضات مزارعو القمح في بعلبك يقطعون الطريق الدولية

قطع مزارعو القمح في محافظة بعلبك - الهرمل الطريق الدولية، عند مفترق بلدة مجدلون - قضاء بعلبك ، احتجاجاً على قرار وزير الاقتصاد محمد الصفدي وقف دفع التعويضات التي أقرها مجلس الوزراء قبل ثلاثة أشهر واعتماد نسبة يحصل من خلالها المزارع المتضرر على عشرة بالمئة من المحصول المسلم للوزارة. وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً قضى بدفع مبلغ مئة ألف ليرة لبنانية للمزارعين عن كل دونم واحد مزروع بالقمح تتضرر نتيجة العوامل الطبيعية وآفة فأر الحقل، التي أتت على معظم موسم القمح لهذا العام، لكن الصفدي قرر اعتماد النسبة في دفع التعويضات، بحيث يحصل المزارع المتضرر على نسبة عشرة بالمئة من المحصول المسلم إلى وزارة الاقتصاد أي ما يقارب مبلغ عشرة آلاف ليرة عن كل دونم. ولغت المزارع المتضرر حسين زعيتراً إلى أن «وزارة الاقتصاد رفضت تسلم محصول القمح من مئتي مزارع من أصل ألف ومئة مزارع، باعتبار أن المحصول لا يتطابق مع المواصفات التي وضعتها الوزارة، ولم تصل الكميات التي سلمت إليها إلى العشرة أطنان لكل مزارع». من جهته، تساءل رئيس بلدية بلدة السعيدة - قضاء بعلبك حيدر الحاج يوسف، عن الدافع الذي أدى بالصفدي «إلى تغيير قرار مجلس الوزراء القاضي بدفع مئة ألف ليرة عن كل دونم متضرر والتعويض بحسب كمية الانتاج، لا سيما أنه يعلم أن موسم القمح للعام الحالي قد تضرر بمعظمه نتيجة العوامل الطبيعية وآفة فأر الحقل. ومعظم المزارعين أجحف حقهم نتيجة عدم امتلاكهم الكميات المطلوبة من القمح لتسليمه». وأشار عضو «تجمع الفلاحين في لبنان» فراس زعيتراً إلى أن «محصول القمح تضرر كثيراً ولا تعويضات، فيما ترفض وزارة الاقتصاد تسلم المحصول المتضرر. فكيف سيعوضون علينا كمزارعين، خاصة أن القسم الأكبر من المزارعين مديون للمصارف؟ وكنا نأمل من التعويضات لو دفعت كما جاء في قرار مجلس الوزراء لكننا أقدمنا على شراء البذار الجيد للموسم المقبل».

المفاوضات تواجه المشكلة ولا حلول جذرية لـ ١٤٠ عاملاً

عمال «أنابيب المستقبل» يعتصمون لمنع تفريغ المصنع من مواده

لم تسفر المفاوضات التي استمرت لأكثر من ساعة ، بين رئيس «نقابة عمال أنابيب المستقبل» عباس البضن والمدير العام للشركة غسان عجم والمدير التنفيذي أحمد الرفاعي، عن أي نتيجة من شأنها إيجاد حل مقبول للعمال الذين قضوا أكثر من خمس عشرة سنة في المصنع، وطردوا منه من دون أي تعويض أو حتى إنذار بالصرف. وكان العمال الذين بدأوا نهارهم منذ ساعات الصباح الأولى عندما توافدوا إلى المصنع لمنع مدير الشركة والعمال المرافقين من إخراج المواد الأولية من المصنع تمهيداً لتفريغه، قد عمدوا الى توسيع دائرة احتجاجهم فحضر مع عائلاتهم وأبنائهم للاحتجاج على الممارسات التي وصفوها بالتعسفية والاستغلالية من قبل مالك المصنع رئيس «حزب الحوار اللبناني» فؤاد المخزومي، عندما تفاجأوا بحضور القوى الأمنية التي أشارت إلى أنها تعمل وفقاً لقرار من دائرة التنفيذ تقضي بالسماح لمدير الشركة بإخراج المواد. وبعد مفاوضات مضنية نجح الضابط الذي بذل مساعي حثيثة لحل الموضوع ودياً بإقناع رئيس النقابة بالسماح بإخراج المواد على أن يرفعوا مطالبهم لاحقاً إلى مدير الشركة الذي وعد بالنظر فيها وأخذها بعين الاعتبار، الأمر الذي لم يحمل للعمال الذين ضاقوا ذرعاً من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للغاية أي جديد،

اللقاء النقابي الشعبي ينفذ اعتصاماً الشهر المقبل

عقد اللقاء النقابي الشعبي، في مقر الاتحاد الوطني وتلبية لدعوة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، في إطار «التحرك في وجه الغلاء الفاحش ودفاعاً عن لقمة العيش واستنكاراً لسياسة الحكومة التجويعية»، وبمشاركة النائب علاء ترو ممثلاً النائب وليد جنبلاط وقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، وممثلين عن الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الديمقراطي الشعبي.

كما شارك رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن وأمين عام الاتحاد سعد حميدي الدين صقر ورئيس اتحاد موظفي المصارف جورج حاج، فضلاً عن عدد من النقابيين وممثلي النقابات العمالية والمهنية المختلفة. وقدم رئيس الاتحاد الوطني كاسترو عبدالله ورقة «عمل للقاء حول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرح فيها عن المعاناة التي تصيب معظم الشعب اللبناني وخاصة الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود، مشدداً على أهمية التحرك في وجه السلطة المتقاعسة عن واجباتها تجاه مواطنيها». واقترح اعتصاماً احتجاجياً على الغلاء ودفاعاً عن لقمة العيش في ٢١/١٢/٢٠١٠ وتحركاً في كانون الثاني ٢٠١١ دفاعاً عن الضمان الاجتماعي، ودعا الى تشكيل لجنة متابعة للقاء الشعبي والنقابي من اجل وضع روزنامة تحركات قادمة. بدوره، تساءل ترو «عن دور الحكومة في مسألة المياه والكهرباء والمحروقات والغلاء والسكن والبطالة والتعليم الرسمي وغيرها من الأمور». كما طالب ممثل الحزب الشيوعي عبد فتوني النقابات والهيئات المدنية والشعبية برفع الصوت عالياً في وجه الحكومة. من جهته، تساءل غصن «بوجه من نتحرك»، محذراً «من استهداف الضمان الاجتماعي والخطر عليه مطالباً بالدفاع عنه والتحضير للتحرك القريب بهذا الخصوص». وطالب الخبير الاقتصادي كمال حمدان «بتوحيد الحركة النقابية»، لافتاً النظر إلى أن في لبنان أغلى فاتورة صحية وتعليمية وغيرها من الفواتير، كما تحدث عن زيادة التضخم بغياب تصحيح الأجور. وتقرر بعد النقاش تنفيذ اعتصام في ٢١/١٢/٢٠١٠ احتجاجاً على فلتان الأسعار وزيادتها على كل المستويات. كما تقرر التحضير لتحرك في كانون الثاني ٢٠١١.

تواصل الحملة النقابية على ارتفاع الأسعار

جبهة التحرر العمالي

ناقشت الامانة العامة لـ «جبهة التحرر العمالي» في لبنان في اجتماعها الدوري، الاوضاع المعيشية والاقتصادية في ظل الوضع السياسي المأزوم والمتشنج. وأصدرت بياناً «هنأت فيه جميع اللبنانيين والعمال بعيد الاضحى وعيد الاستقلال مقدرين «الدور الوطني الذي يقوم به الجيش في المحافظة على الوحدة الوطنية». وناشد وزير الاقتصاد ووزراء الخدمات والمسؤولين «وقف الارتفاع الجنوني للأسعار وتلاعب التجار، وتفعيل دور مصلحة حماية المستهلك، والالتفات الى قضايا المواطنين ومطالبهم المعيشية». وأشار الى «ان حجة الوضع الامني والسياسي لا تعفي المسؤولين من واجباتهم، ودورهم في إغارة أولويات المواطنين اهتمامهم، فغالبية القرارات المطلوبة تحل إدارياً داخل وزاراتهم».

النقابي مارون الخولي

وأثنى النقابي مارون الخولي على الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة سعد الحريري للحد من موجة الغلاء، واعتبره «الخطوة الجدية الاولى لحكومة الوحدة الوطنية في معالجة القضايا الحياتية للناس»، مشدداً على «دعم هذا النهج الجديد في مواجهة مافيات الاحتكار الذين يتحكمون بأسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية من دون أي ضوابط قانونية أو رقابية، وهذا ما يشكل خلافاً في نظامنا الاقتصادي،

الحمد لله

خصوصاً أن أسواقنا الصغيرة تديرها مجموعة صغيرة من التجار الذين يشكلون كارتيل هدفه منع المنافسة وزيادة الأسعار وعرقلة قيام سوق لسلع رخيصة وبديلة للسلع، وللماركات في الأسواق اللبنانية». وأكد «أن إعادة العمل بالقرار ١/٢٧٧ الذي يحدد نسب الأرباح التجارية القصوى على السلع والمنتجات الحيوانية والحبوب والزيوت وغيرها هي مدخل أساسي لمعالجة غلاء الأسعار وهذه مسؤولية تتحمل تبعاتها الحكومة اللبنانية، خصوصاً بعد غيابها القسري من أكثر من ثلاث سنوات عن مراقبة الأسعار واستفحال الغلاء تحت حجة ارتفاع الأسعار العالمية».

تجمع الهيئات الأهلية

وعقد «تجمع الهيئات الأهلية» الذي يضم الاندية والجمعيات في مدينة بعلبك اجتماعاً، بحث في خلاله قضية ارتفاع الأسعار لا سيما المحروقات والمواد الاستهلاكية. وأصدر المجتمعون بياناً ناشدوا فيه «الرؤساء الثلاثة والوزراء والنقابات العمل على خفض الأسعار، خصوصاً مادة المازوت التي تستعمل للتدفئة، لا سيما أن المواطن في المنطقة على أبواب فصل الشتاء». ودعا البيان إلى «خفض أسعار المواد الغذائية، والأدوية، التي تضاعفت وارتفعت إلى درجة لا تطاق»، مندداً بـ«المتلاعبين بلقمة عيش المواطنين، والمتاجرين بحياتهم»، داعياً المواطنين في منطقة بعلبك الهرمل لـ«الوقوف صفاً واحداً ضد من يتاجر بلقمة عيشهم».

اختتام الدورة التدريبية لستين مراقباً جديداً

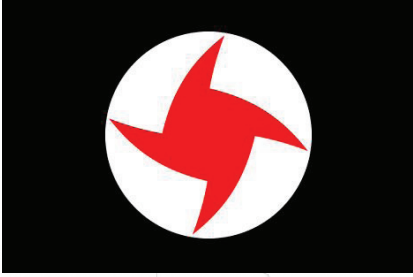
فليفل : للسهر على حقوق المستهلك وصحته



اختتمت مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة الدورة التدريبية للفوج الثالث من المراقبين المساعدين التي امتدت طوال ٤ أيام خضع فيها ٦٠ مراقباً جديداً لأكثر من ١٤ حصّة تعليمية عن القوانين ومراسيم حماية المستهلك، ونصوص الاتفاقات الدولية والعربية، والمسؤوليات والصلاحيات في كلّ من دوائر قمع الغش والمصوغات والمقاييس والموازين ومكافحة الاحتكار والغلاء ومراقبة الأسعار بالإضافة إلى الحالات الرقابية التطبيقية وطريقة التعامل ضمن بيئة خاصة. وخولت هذه الدورات المشاركين الحصول على المعلومات الوافية للدخول مباشرة إلى سوق العمل.

وألقى المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة بالإنابة فؤاد فليفل للمناسبة كلمة لفت فيها إلى سعي مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة للعمل على تأمين مصالح المستهلك من خلال ضبط عمليات الغش ورفع مستوى الوعي والولوج إلى تلك الأهداف. وبمساع مباشرة من وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي، تمّ تفعيل أجهزة الرقابة في حماية المستهلك من خلال رفع عدد الكوادر المتخصصة من خبراء ومراقبين إلى سبعة أضعاف، إضافة إلى تبني سياسات استراتيجية عدة لحماية المواطنين كالقيود والضوابط لضمان الجودة والمواصفات التي حددتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقال فليفل للمشاركين «اكتملت صورة الجسم الرقابي في مديرية حماية المستهلك. ومن خلالكم، نعدّ المجتمع الاستهلاكي اللبناني بالسهر على حقوقه وسلامته صحته من خلال العمل الدؤوب على مراقبة الأسواق المحلية لضبط جميع المخالفات».

عميد الاقتصاد في «القومي»: على الدولة القيام بدورها كدولة رعاية وعدالة



اعتبر عميد الاقتصاد في الحزب السوري القومي الاجتماعي قيصر عبید أن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية السيئة التي تظل حياة السود الأعظم من اللبنانيين، وصلت إلى مرحلة خطيرة لم يعد من المقبول ولا من الجائز السكوت عنها، ما يحتم على السلطات السياسية، بكل مستوياتها، أن تتحمل مسؤولياتها وأن تبادر سريعاً إلى اتخاذ الخطوات واعتماد الإجراءات التي من شأنها على الأقل الحد من تفاقم هذه الأزمات والتخفيف من وطأتها على المواطنين، وبنوع خاص ذوي الدخل المحدود.

وقال عبید في تصريح له: صحيح أن القضايا السياسية المعقدة التي تؤزم البلد في هذه المرحلة، هي قضايا مصيرية يجب التصدي لها واستباق ما قد ينتج عنها من مفاعيل، لكن الصحيح أيضاً هو أن الحكومة مسؤولة عن كل شؤون الناس، ولا تنحصر مسؤولياتها فقط في الجانب السياسي، مع العلم بأنها في هذا الجانب أيضاً تتلأ عن الحسم إلى درجة جعلتها عاجزة حتى عن الاجتماع. وانتقد عبید السياسات الاقتصادية العرجاء التي اعتمدت طوال العقدين الماضيين استناداً إلى نظرية أهملت تطوير قطاعات الإنتاج، وشدد على الحاجة الملحة لاتخاذ سلسلة من القرارات التي تضع حداً لهذا التفاوت ولو بشكل تدريجي، والقرار الأهم على هذا الصعيد يتمثل في زيادة الرواتب والأجور للعاملين والموظفين في القطاعين العام والخاص، لمواجهة الارتفاع الفلكي لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية المتفائلة من أي رقابة.

كما دعا عبید وزارة المال إلى إنجاز قطع الحسابات للسنوات الماضية بشكل واضح وشفاف عبر الالتزام بما تفرضه القوانين، واعتماد سياسات تكون أولى أولوياتها قيام الدولة بدورها البديهي كدولة رعاية توفر لمواطنيها العدالة الاجتماعية، بل ان الوضع في لبنان اليوم وصل إلى حد يفرض على الدولة المسارعة إلى توفير الأمن الاجتماعي وليس فقط العدالة الاجتماعية.

النائب حسين الموسوي: لا يجوز تحميل العمال فاتورة الفساد



توقف عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسين الموسوي عند الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة والشعب اللبناني بأسره، «حيث يعيشون أصعب الظروف الاقتصادية والحياتية فتتوالى يوماً بعد يوم الأزمات الخانقة في ظل تجاهل الحكومة مطالب العمال في العمل والأجر والسكن والطبابة والتعليم، والتي كان آخرها سرقة رغيف الخبز للفقراء، وزيادة أسعار المحروقات، وأسعار المواد الغذائية والكهرباء والهاتف والمياه، بالإضافة إلى رفع الأقساط المدرسية». ورأى أنه «لا يجوز الاستمرار بتحميل الطبقة العاملة فاتورة الفساد السياسي والمالي بفعل السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، والتي تضاعف من ثروات القلة وتزيد من إفقار الشعب والبطالة والمهجرين»، لافتاً إلى أهمية أن تنمي الحكومة

فرص الاستثمار، وتشجع المستثمرين لزيادة فرص العمل، وتعتمد السلم المتحرك للأجور، فضلاً عن إحياء لجنة المؤشر للغلاء والمعيشة، بالإضافة إلى حماية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وطالب الموسوي الحكومة بالارتقاء إلى مستوى آمال اللبنانيين لناحية التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وهي التي وعدت في بيانها الوزاري بأن تكون أولويات المواطنين في رأس اهتماماتها



أعلن بدء سياسة مساعدة القطاع الزراعي الحاج حسن : استلمنا ١٦٠٠ طن من بذار القمح

بحيث يطال هذا الدعم المزارعين لا السماسرة». وأوضح «ان العالم يشهد

تغيرات كبيرة في عالم الزراعة والغذاء، أسبابها عديدة، منها التغيرات المناخية التي نعيش تحت ثقلها مع ما يرتب التغير المناخي من شح في الامطار وظهور آفات وأوبئة وحشرات وقوارض».

وأكد الحاج حسن «أن تجاوب الحكومة أثمر عددا من القرارات الكبيرة، منها خطة تطوير زراعة الحبوب في لبنان وتشمل القمح والشعير والعدس والحمص. فبالنسبة الى القمح، ان المساحات المزروعة به والإنتاج يتفاوتان حسب السنوات، وتتراوح الكمية بين ٥٠ و ٨٠ ألف طن، فيما يستورد لبنان حوالي ٤٧٠ ألف طن، أي اننا ننتج ١/٨ مما نستهلكه ونصدر كمية ضئيلة منه. ان الطموح هو الوصول بالانتاج الى ما بين ٣٠ و ٤٠ في المئة، وذلك يستلزم إكثار البذار، الأمر الذي سيتم في مصلحة الابحاث بالتعاون مع مؤسستي «إيكاردا» و«أكساد»، أي في حدود ٥ آلاف طن من أصناف الحبوب الأربعة حتى عام ٢٠١٢». وأعلن عن «قرار اتخذ في مجلس الوزراء يقضي بأن تتم زراعة القمح والشعير بموجب طلب زراعة وتسليم، فيما تقدّم الدولة البذار بسعر تشجيعي، ثم تستلم الانتاج بسعر تشجيعي ايضا». وحث مزارعي منطقة بعلبك على «ان يتحولوا شيئا فشيئا الى زراعة الشعير بسبب قلة الامطار ومواءمة الشعير لتلك المنطقة. ومن ضمن المشروع ايضا ان تسلم الدولة العدس والحمص بسعر تشجيعي، إلا انها لا تستلم الانتاج من المزارع». وتمنى على المزارعين «متابعة إرشادات مصلحة الابحاث العلمية الزراعية»، التي ستزيد من تواصلها مع المزارعين عبر كل مراكزها الارشادية التي تنتشر في مختلف القرى والمناطق اللبنانية.

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن أن «الوزارة استلمت من المزارعين طلبات بذار قمح وصلت كميتها الى ١٦٠٠ طن وهي ستسلم الكمية كاملة . وشدد على أن «من قدموا الطلبات لاستلام البذار عليهم أن يؤمنوا شيكاً مصرفياً مصدقاً من أي مصرف لبناني لأمر مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية».

ولفت الحاج حسن خلال رعايته ورشة عمل عن «آلية تطوير زراعة الحبوب في لبنان»، أقيمت في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في تل عمارة، الى أن الوزارة ستسلم كيلو بذار القمح بسعر ٤٧٥ ليرة لبنانية، فيما سعره الحقيقي ١٢٠٠ ليرة كما أوضح بالنسبة الى العدس «أن الوزارة تسلمت طلبات بذار ٤٨ طناً والكمية الموجودة عندها ٥٠ طناً، وسيصار الى تسليمه بـ ٥٠٠ الف ليرة فيما سعره مليون و ٨٠٠ الف ليرة». أما مراكز تسليم البذار فهي: بعلبك، تل عمارة، والنبطية والعبدة.

وأكد الحاج حسن «أن الوزارة ستتحقق على الارض من صحة زرع البذار المدعوم، وستقوم عبر ورشها الفنية بزيارات الى الحقول المدونة في السجل الزراعي وفي طلبات القمح للتثبت من زرع البذار المؤصل والمدعوم وفي حال الغش أو المتاجرة بهذا البذار سيتم شطب اسم المزارع نهائيا من اية مساعدة في وزارة الزراعة إذا ثبت عدم زرع البذار، محذرا المزارعين من ان البذار المقدم لا يصلح للاكل او للعلف كونه معالجا ومعقما ولا يصلح إلا للزرع». ولفت الى أن «الوزارة بدأت سياسة المساعدة للقطاع الزراعي في كل المجالات، بحيث بلغت القيمة المالية للبذار المؤصل والمعالج حوالي مليارين و ٦٠٠ مليون ليرة، فدفعت المزارعون ما قيمته ٨٠٠ مليون ليرة لبذار الحبوب فقط، أما الدولة فتكفلت بدفع مليار و ٨٠٠ مليون ليرة،

صدر مرسوم المنحة المدرسية للمستخدمين والعمال في عدد الجريدة الرسمية 52 ويحمل الرقم 5374

تدفع هذه المنحة وفقا للاسس التالية:

١ - ان يكون التلميذ او الطالب قد اكمل اللابعة من عمره خلال السنة الدراسية ولم يتجاوز الخامسة والعشرين. ٢ - ان يكون الطالب مسجلا في احدى المدارس النظامية، ولا تعتبر المدالاس الليلية مدارس نظامية.

٣ - لا تستحق المنحة للمستخدم عن اولادها الا اذا كانوا على عاتقها وكانت تتقاضى عنهم تعويضات عائلية، او اذا كانت متزوجة من اجير لا يتقاضى منحة مدرسية عن اولاده.

٤ - لا يستفيد الاجير من المنحة الا اذا كان قد مضى على استخدامه في المؤسسة سنة قبل بدء العام الدراسي.

٥ - يحدد عدد الاولاد المستفيدين بثلاثة اولاد فقط، ولا تتجاوز قيمة المنحة عنهم مبلغ مليون ليرة لبنانية.

٦ - اذا كانت المؤسسة تدفع للاجير بدل منحة اقل مما هو محدد اعلاه يستفيد الاجير من الفرق، واذا كانت تدفع له اكثر من ذلك فيبقى حقا مكتيبا له.

٧ - لا تعتبر المنحة المدرسية عنصرا من عناصر الاجر ولا يدفع عنها أي رسم او ضريبة او اشتراك للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا تدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة.

المادة الثانية: يعمل بهذا المرسوم فور نشره في الجرية الرسمية.

وقد وقع المرسوم كل من الرئيسين : ميشال سليمان وسعد الدين الحريري، ووزير المالية والعمل: ريا حفار وبطرس حرب.

صدر مرسوم اعطاء منحة مدرسية للمستخدمين والعمال عن العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ في الجريدة الرسمية العدد رقم ٥٢ تاريخ ٢٠١٠/١١/١١ ، ويحمل الرقم ٥٣٧٤ . وبالتالي بات من حق العمال والمستخدمين مطالبة اصحاب العمل في القطاع الخاص بتنفيذ مضمون المرسوم.

وجاء في المرسوم ، انه بناء على المرسوم رقم ٦٢٦٣ تاريخ ١٩٩٥/١/١٨ ، المتضمن اعطاء منحة تعليم للمستخدمين والعمال، بناء على اقتراح وزير العمل، وبعد استشارة مجلس شوري الدولة (رأي رقم ٢٠٠٩/٣٣١ - ٢٠١٠ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٩) وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٥ يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: تعدل المادة الخامسة من المرسوم رقم ٦٢٦٣ تاريخ ١٩٩٥/١/١٨ كالاتي: يستفيد الاجير من منحة مدرسية عن اولاده عن العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ ، ويمكن تجديدها سنة ثانية في حال تعذر تفعيل المدرسة الرسمية خلال السنة الاولى، تحدد قيمة هذه المنحة، كما يلي: - مائتا الف ليرة لبنانية للطلاب المنتسب الى المدارس الرسمية او المجانية او المؤسسات الخاصة بالمعاقين.

- خمسمائة الف ليرة لبنانية للطلاب المنتسب الى المدارس او الجامعات الخاصة.

- ثمانية الف ليرة لبنانية للطلاب المنتسب الى الجامعة اللبنانية.

الحديث

اعتصام عمال «منظمة العمل الدولية»



نفذ العاملون في مكتب «منظمة العمل الدولية» في بيروت اعتصاماً للاحتجاج على سياسة إدارة المنظمة في التعامل مع الموظفين وعقود توظيفهم، تزامناً مع الاعتصامات في مختلف مكاتب البلدان بناء على طلب نقاباتهم. وقد بعث عضو المجلس التنفيذي لـ«الاتحاد العمالي العام» علي محيي الدين إلى المجلس في جنيف، كتاباً تضامنياً مع عمال المنظمة، ناشده إقرار مطالبهم. وأعرب فيه عن مفاجأته «لعدم تحقيق هذه المطالب التي هي من صلب توجهات المنظمة وميثاقها والمبادئ التي

قامت من أجلها، وهذا إن دل على شيء يدل على مجانية المنظمة وعدم التزامها بالاتفاقيات الصادرة عن مؤتمراتها. وأيضاً يؤثر على إضعاف دور المنظمة بل تخليها عن مهمتها كونها الوحيدة التي يتكون مجلس إدارتها وهياكلها المعتمدة عضواً على ثلاثية التمثيل، وما تنفيذ الإضراب التي دعت إليه النقابة إلا خير دليل».

.....



حرب: «المال» حولت ٥٠ مليار ليرة لسد العجز في الضمان الاختياري

اعلن وزير العمل بطرس حرب ان وزارة المال حولت نحو ٥٠ مليار ليرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كسلفة عن العام ٢٠١٠ لتسديد العجز الحاصل في الضمان الاختياري، ذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الرامي إلى إعطاء الضمان سلفة ١٣٠ مليار ليرة منقسمة الى قسمين ٥٠ ملياراً من موازنة ٢٠١٠ و٨٠ ملياراً من موازنة ٢٠١١. وأكد ان الضمان الاجتماعي سيبدأ بدفع قسم من المستحقات المترتبة عليه للمستشفيات بغية حل المشكلة المتراكمة

والمعلقة بتسديد قسم من ديونها، وهكذا نكون بدأنا بحل قضية العجز في الضمان الاختياري، وذلك بعد ترؤسه اجتماعاً موسعاً ضم ممثلين عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

وقال حرب ان الاجتماع تناول عرضاً للدراسات والمراحل التي قطعناها لوضع صيغة نهائية للمشروع المعروف بضمان الشيخوخة، وتداولنا في الأفكار والنظريات المتعلقة بهذا الأمر. وتقرر إطلاق صيغة عمل موحدة بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي والوزارة ووضع دراسات لوضع الصيغة النهائية لهذا المشروع الذي سيكون المشروع الذي ستعتمده الوزارة نتيجة المباحثات التي جرت مع اصحاب العمل والعمال أيضاً والذي يمكن ان يعيد المشروع الى مجلس النواب للبحث فيها في اللجان النيابية المختصة، أمل ان تمكيني الظروف من تحقيقه على رغم الأجواء السياسية الصعبة التي تمر بها البلاد.

ملاحظة

هل يكفي أن يعلن وزير العمل بطرس حرب عن تحويل وزارة المال مبلغ ٥٠ مليار ليرة، لصندوق الضمان الاختياري، كدفعة من أصل ١٣٠ ملياراً، يلحظ الباقي منها في موازنة عام ٢٠١١، لاعادة ما حرم منه المضمونون الاختياريون، كتقديرات طبابة واستشفاء، بسبب توقف المستشفيات عن استقبال هؤلاء؟

وكيف سيغطي العجز المرتقب في الصندوق المذكور، إلى حين تحويل مبلغ ٨٠ ملياراً، علماً أن العجز المالي يتجاوز ١١٠ مليارات ليرة؟



ندوة دولية حول دعم قدرات المنظمات النقابية في المفاوضات الاجتماعية

مثّل الأخ عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بصفته نائب رئيس الكنفدرالية النقابية العالمية وعضو مكتبها التنفيذي - مكتب إفريقيا- في الندوة الدولية التي التّأمت بالجزائر يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر

حول دعم قدرات النقابات في المفاوضات الجماعية والحماية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. أكد الأمين العام في كلمة خلال هذه الندوة أن تحقيق التنمية المتوازنة يتطلب التوافق الاجتماعي عبر حوار شامل في البلدان الإفريقية لا يقتصر على الدورات التفاوضية التي ينخرط فيها الشركاء الاجتماعيون للتفاوض حول الأجور وبعض الجوانب الترتيبية. ودعا إلى أن يغطي هذا الحوار كافة جوانب عالم الشغل ومشاكل التنمية بحيث يتم التوجه إلى تطوير اقتصاد ديناميكي يتيح تكثيف إحداثيات فرص العمل مبرزاً أهمية العمل في ظل التحولات العالمية على تعزيز برامج التكوين المهني والرسكلة وتعصير نظم التدريب ومناهج التعليم والبحث العلمي والارتقاء بسياسات الموارد البشرية حتى تدخل إفريقيا بحق عصر العلم والتكنولوجيا.

الاتحاد العربي المهني لعمال البناء والأخشاب وصنع مواد البناء يعقد مؤتمر السابع في مقر المعهد العربي للدراسات العمالية بدمشق

عقد الاتحاد العربي المهني لعمال البناء والأخشاب وصنع مواد البناء مؤتمره السابع في مقر المعهد العربي للدراسات العمالية بدمشق، خلال الفترة الواقعة بين ٢٧-٢٩/١١/٢٠١٠. وذلك بحضور الأخ فيصل عبد الله، نائب الأمين العام، أمين الثقافة العمالية، وعدد من الأخوة أعضاء الأمانة العامة لاتحادنا. وتحقق نصاب المؤتمر بحضور مندوبي المنظمات الأعضاء في سورية، العراق، الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، السودان، مصر، ليبيا، تونس، الكويت، وتغيب مندبو الجزائر والمغرب وموريتانيا. وتحدث الأخ نائب الأمين العام لاتحادنا في كلمته عن نشاطات الاتحادات المهنية العربية، معتبرا أن عقد المؤتمر يعد ثمرة هامة للجهود الدؤوبة لعقد هذا المؤتمر. وقد صادق المؤتمر على الوثائق المقدمة إليه من المجلس التنفيذي حول ما تم تنفيذه والخطط المستقبلية والتقرير المالي.

وتم انتخاب الاخ كريم لفته سندا ل عن النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب في العراق أمينا عاما للاتحاد العربي المهني لعمال البناء والأخشاب بالاجماع، كما انتخب أعضاء المجلس التنفيذي والأمانة العامة للاتحاد ولجنة المرأة العاملة والشباب العامل. الاتحاد العربي المهني لعمال البناء والأخشاب وصنع مواد البناء يعقد مؤتمر السابع في مقر المعهد العربي للدراسات العمالية بدمشق

السيد



وعد بمواصلة القتال لتحقيق حقوقها

المحفوظ : الحركة النقابية قفزت على نظيرتها السياسية

بمراحل كبيرة في تمكين المرأة العاملة

في قانون العمل الجديد، في إشارة إلى موقف عضوات مجلس الشورى الراضى للتعديلات الجديدة في قانون العمل للقطاع الأهلي فيما يتعلق بالمرأة العاملة. مشيدا في الوقت ذاته بموقف أعضاء مجلس النواب. وأشار المحفوظ لأحد التصريحات التي جرت على لسان أحد المسؤولين في والتي نصت على ان الفارق بين المرأة والرجل في القطاع الخاص في البحرين في حدود الـ ١٥٠ دينارا لصالح الرجل. معتبرا ذلك تمييزا صارخا وخرقا واضحا لمبدأ تكافؤ الفرص. من جانب آخر، أثنى المحفوظ على الخطوات التي اتخذتها الحكومة في مجال تعزيز مكانة المرأة ومساواتها بالرجل، مستذكرا توزيع الوزيرة السابقة لوزارة الصحة الدكتورة ندى حفاظ كأول وزيرة على مستوى دول الخليج، ووجود المرأة في التشكيل الحالي لمجلس الوزراء ومجلس الشورى والنواب، معربا عن أمله في تكرار هذا المبادرات التي تجعل البحرين في مصاف الدول المتقدمة. كما طالب المحفوظ الحكومة بالتصديق على الاتفاقية رقم ١٣٨ الخاصة برعاية الأمومة والطفل، واعدا بمواصلة الطريق للمطالبة بالتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية التي تصب في صالح المرأة ومستقبلها. ومما يجدر ذكره مشاركة الإتحاد الدولي للنقابات ، والإتحاد الدولي لنقابات عمال العرب، واتحاد عمال فلسطين، وبعض الاتحادات الخليجية والعربية. إلى جانب مشاركة وزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

أكد الأمين العام للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ إن اتحاد «سيواصل القتال من أجل تمكين المرأة في مختلف المواقع النقابية والمهنية» معتبرا «إن الحركة النقابية استطاعت أن تقفز مراحل كبيرة على الحركة السياسية فيما يتعلق بتمكين المرأة في المواقع القيادية في الأمانة العامة للإتحاد وعلى مستوى النقابات العمالية». وقال المحفوظ لدى افتتاحه منتدى (المرأة العاملة - الاتفاقيات الدولية ودورها في تعزيز العمل اللائق للمرأة العاملة) والذي ينظم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين على مدى يومين متتاليين اعتبارا من ٢٩ نوفمبر من العام الجاري. قال المحفوظ «إن الحكومة بحرمانها عمال القطاع الحكومي من حقهم في تشكيل نقاباتهم فإنها تحرم المرأة منه بشكل أساس باعتبارها تمثل النسبة الأكبر في هذا القطاع» وأضاف المحفوظ «وبحسب الإحصاءات المتوافرة لدينا فإن المرأة تمثل ٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة في سوق العمل، وإن ٢٠٪ نسبة المرأة العاملة منخرط في الحركة النقابية وهو ما يعد رقما مرتفعا قياسا بالتجربة النقابية الحديثة في البلد والذي تبلورت بشكل شعبي بعد تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في العام ٢٠٠٣». كما أبدى الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين استغرابه من وقوف المرأة ضد المرأة في ترسيم حقوقها

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

زار مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظة اريحا والأغوار وفد رفيع المستوى من جمعية تضامن فرنسا فلسطين في مدينة نانت غرب فرنسا وضم الوفد قادة نقابيون وأساتذة جامعات وممثلات عن عدة جمعيات نسائية فرنسية. وكان في استقبال الوفد وائل نظيف رئيس الاتحاد حيث رحب بهم مثنيا جهودهم للتضامن مع الشعب الفلسطيني وخطواتهم الجريئة في حملة مقاطعة منتوجات المستوطنات التي تنفذ في أوروبا.



واطلع نظيف الوفد الضيف على الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية ومؤشرات ارتفاع نسبة البطالة والفقر في قطاع غزة ثم تطرق للأوضاع الصعبة التي يعيشها عمالنا في المنطقة الصناعية ميشور ادوميم والمستعمرات الزراعية في الأغوار من تدني الأجور، وتأخر صرف الرواتب لأكثر من شهر، وعدم حصول العمال على قسيمة راتب، وعدم توفير وسائل الوقاية والسلامة المهنية.

وأضاف نظيف إن اتحاد النقابات كان السباق للاشتراك بفعالية وبحس وطني للتعامل مع حملة مقاطعة منتجات المستوطنات، كما اطلع نظيف الوفد الضيف على إحصائيات العمال والمرأة العاملة وفئة الشباب في المحافظة والأغوار. كما التقى الوفد بعدد من العاملين في

مصنع سودا كلب في المنطقة الصناعية ميشور ادوميم واستمعوا لأوضاع العاملين وظروف التشغيل. من جهته تحدث السيد بيير ليبروكس رئيس الوفد عن أهداف زيارة الوفد التضامني وتعاطفه مع قضايا الشعب الفلسطيني وأن حملة المقاطعة تتعاظم في أوروبا وأصبحت تحصد نتائجها. ويشترك الوفد ومنذ عدة أيام المزارعين الفلسطينيين في حلول في قطف الزيتون، ثم زار منطقة الجفتك واطلع على الأضرار التي لحقت بعائلة ادعيس قرب مستوطنة مسواه ومحاولة المستوطنين اقتلاعهم من أراضيهم. وحضر اللقاء أعضاء الاتحاد حسن شبيب رئيس نقابة الزراعة ومصطفى بلهان مسؤول الدائرة القانونية.

الكويت : يؤيد انجاز قانون هيئة استقدام العمالة رئيس الاتحاد العام للعمال

تعليقا على ما قاله وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي حول انجاز القانون المتعلق بالهيئة المستقلة لاستقدام العمالة ، ادلى رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت فايز علي المطيري ، بتصريح قال فيه : لا شك بان الاتحاد العام لعمال الكويت يؤيد وبارك التزام الوزارة بالمهلة القانونية التي حددها قانون العمل في القطاع الاهلي رقم ٢٠١٠/٦ لانجاز القانون المتعلق بانشاء الهيئة المستقلة لاستقدام العمالة ، وهي مهلة سنة من تاريخ اصدار القانون المذكور . ولكن ما يقلقنا هو هذا التأخير الكبير والتباطؤ الذي لا مبرر له في اتخاذ خطوات ملموسة واجراءات حاسمة بشأن الغاء نظام الكفيل الذي بات يشكل عبءا كبيرا على كاهل دولة الكويت ، سواء لجهة تشويه صورتها وسمعتها في المحافل الدولية وامام المنظمات المعنية بعلاقات العمل وبحقوق الانسان ،

او لجهة خلق حالة غير طبيعية من التضخم في سوق العمل الكويتية من العمالة الهامشية والسائبة والبطالة المقنعة التي تزيد من سوء الصورة امام العالم . وليس ما ورد في تقرير الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان مؤخرا في ما يتعلق بدولة الكويت ، الذي اعادها الى الدرجة الثالثة على سلم مؤشر الاتجار بالبشر المعتمد عالميا ، الا خير دليل على ذلك . ان الاتحاد العام لعمال الكويت يعتبر ان على الحكومة ، وعلى وزارتي الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية تحديدا ، البدء فورا ودون تأخير باتخاذ ما كان يجب اتخاذه منذ وقت طويل من اجراءات صارمة ضد تجار الاقامات ، ومراقبة حازمة لعملية استقدام العمالة بحيث تقفل الابواب امام المصطادين في الماء العكر ، وتنتهي الظروف اللازمة لالغاء نظام الكفيل بسهولة وانسيابية عندما تنضج الظروف القانونية الضرورية.

الف النقابات

الرؤية النقابية

لا يقتنع النقابي أن المنظومات الفكرية والثقافية ، وأن النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ليست نتاجا لأحد منطقي الظلم أو العدل السائرين بين الناس ، وفي الأرض والكون ، لذلك فهو معني دائما بإسهامات أساسية ومفتوحة لدفع الظلم واحقاق العدل .

للا يقتنع العمل النقابي أن سبق المال الى اليد -مثلا- يعطي الثري حقا في زيادة ثروته على حساب الفقراء ، ولا سبق النفوذ الى يد المتنفيين - مثلا - يعطيهم الحق في قهر الآخرين . فان من هذا وذاك الظلم المباشر والأقوى ايلاما للانسان .العدالة دائما تحت مرمى بصر النقابيين ، فهي رؤيتهم لحل مشاكل الشعوب والأوطان ، بل هي رؤيتهم لحل مشاكل الانسانية ، ومشاكل الكون الناجمة عن عبث الانسان وظلمه لنفسه وللآخرين وللطبيعة ، ولدوره في اعمار الأرض واغناء الحياة .تعميم العدالة بين الناس وبينهم وبين مقومات الأرض والسماء هي رؤية النقابيين للانسانية ، يأملون بنضالهم النقابي أن تسود المجتمعات ، وتصلح معها شؤونهم ، وأمور حياتهم العمل النقابي لتحقيق العدالة ليس مناهضة او صراعا مع حكومات ، أو مع أصحاب عمل ، هو مناهضة وصراع مرير وقاس مع منطق ومنهج الظلم ، فمن كان منطق ومنهجه الظلم ، وجد منطق وظلمه في مواجهة حادة مع النقابيين ، وأول فوز للنقابي في هذه المواجهة هو كشفه للظلم وتبيينه للعدالة ، وثاني فوز له شرف اصطفاؤه الى جانب العدالة ، فلا شك أن الاغراءات الداعية للانسان للانحراف هي متنوعة وكثيرة ، وطوبى للفارين منها، والنقابي الأصيل واحد منهم في رسالته النقابية .رسالة النقابي في رؤيته، وقيمه في اخلاصه ، واذا ذهبنا نحو قراءة انجازاته ، فرؤيته ميزان صلاح مساراته في تحقيق انجازاته ، والعدالة لا تطلب بمسارات ظالمة ، من هنا دقة النقابي في تحديد اهدافه العادلة ، ودقة النقابي في اساليب ووسائل حراكه العادل ' لا ينال الحق بالباطل ، ولا يحقق العدل بالظلم ، فهذه هي حقيقة الوجود الانساني ، وهذا ما يجب أن يلتزمه كل حراك انساني ' ويتأدب ويتهدب به كل حراك انساني ، والحراك النقابي حراك إنساني بالدوافع وبالأهداف وبالرؤى .

ا يستقيم عمل بدون رؤية ، فاذا كان الوجود قائم على حقيقة ، فالرؤى المختلفة لبني البشر لا بد أن تحاكي هذه الحقيقة ، وتنتمى فيها لتلتقي في نهاية الأمر معها ، والا فالمسارات تائهة والمآلات وهمية . ويقع العمل النقابي كحراك اجتماعي في صلب هذه الحاكمية .

الحقيقة في حراك الوجود بالارادة الالهية المقدسة هي الاتزان الخالص في الانتاج والاستهلاك والمحكوم بالعدالة، نحن نتحدث عن انتاج مطلق ، وعن استهلاك مطلق ، انتاج لثقافة، واستهلاك لثقافة، انتاج لروحيات معنوية ، واستهلاك لروحيات معنوية، انتاج لسلع مادية واستهلاك لسلع لمادية. انتاج لمواقف وسلوكيات ، واستهلاك لمواقف وسلوكيات .. وكل ذلك ينتج انماط حياة ، ويستهلك انماط حياة ، والحقيقة الثابتة في الارادة الالهية المقدسة أن الحياة محكومة بالسير نحو العدالة ، العدالة الكاملة ، والعدالة المطلقة ، لذلك المطلوب من كل انتاج أن يأخذ جانب العدالة في مساره ليحمله انتاجه الى الحقيقة المستقرة في الوجود ويكون بالتالي من أهل الحق والعدل ، كما ينبغي أ، يكون العمل النقابي ، لا من أهل الباطل والظلم ، الذين ينبغي أن يواجههم العمل النقابي .

العمل النقابي حراك بهدف الانتاج ، ورؤيته في الحياة تحقيق مجتمع العدالة المطلقة ، وحديثه عن العدالة الاجتماعية ، وعن العدالة الاقتصادية مسار من جملة مساراته الانتاجية التي تصوّب نحو مجتمع العدالة المطلقة ، ويدرك النقابيون أنه في حقيقة الأمر ليس هناك من عدالة مطلقة أو عدالة مجزأة أو مجتزأة ، يكتفى بجزء منها في هذا الميدان ، ويستكت عن متمم لها في ميدان آخر ، فالعدالة هي العدالة ' نعم لها مسارات تتحقق أفقيا وعموديا ، والنقابيون من الساعين اليها في مختلف المسارات الى أن تكتمل ، فكرا وثقافة وحقوقا وواجبات وسلوكا والتزامات وانماط حياة.. فكلها مطالب فيها ظلم وفيها عدل ، وفي الغوص في ذلك نصبح في مكان آخر من البحث ... يسعى العمل النقابي لحياة عادلة لبني البشر ، يعم بموجبها الأمن والسلام بين الشعوب ، حيث لا ضالين ولا مضلين، وحيث لا مترفين على حساب معذبين ولا مستكبرين على حساب مستضعفين .

العمل النقابي في ظل تحرير التجارة و عولمة الاقتصاد

- ٨- تطوير الأنظمة التعليمية والتدريبية وتحديث سياساتها لتكون أكثر انسجاماً مع متطلبات أسواق العمل العربية. والعمل على دعم برامج التدريب والتأهيل للعامل العربي ورفع كفاءته الانتاجية من خلال تزويده بأدوات الإبداع والابتكار والتكيف والتكنولوجيا المتقدمة.
- ٩- دعم وتطوير برامج المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال انتهاج سياسات تعزز دور هذه المؤسسات في توليد فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وذلك بتهيئة المناخ المناسب لعملها وتوفير فرص التدريب والتسويق والإدارة الجيدة لها.
- ١٠- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والتعاوني في مجال التنمية واستثمار امكاناتها وتوظيفها لخدمة أهداف التنمية، وتطوير أساليب العمل التعاوني.
- ١١- النهوض بأساليب الحوار بين منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات التعاونية وبين النقابات العمالية لتحقيق النمو المستدام وتشغيل الأيدي العاملة.
- ١٢- ضرورة توفير الاستقلالية والحرية لمنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية وتحسينها من الارتباطات الخارجية أو الداخلية التي تؤثر على مهمتها ورسالتها في خدمة ممثليها ومنتسبيها.
- ١٣- تشخيص حجم القطاع غير المنظم وخصائصه في الوطن العربي كأحد نتائج تحرير التجارة والعولمة، ووضع السياسات والبرامج الناجحة للانتقال به إلى القطاع المنظم ومد سبل الحماية التشريعية والاجتماعية له.
- ١٤- مواصلة النقابات في الطلب من الحكومات ضرورة تفعيل بنود الاتفاقيات العربية والدولية المصادق عليها، وحثها أيضاً على التصديق على الاتفاقيات العربية والدولية الأخرى ذات المساس برسالة العمل النقابي وذلك من خلال استخدام الحوار ووسائل التأثير الأخرى التي تمتلكها الحركة النقابية.
- ١٥- دعوة منظمة العمل العربية إلى تكثيف برامجها وأنشطتها المختلفة ودعوة الحكومات لتوفير الدعم المادي والمعنوي لها لتتمكن من الاستمرار في تنفيذ خططها وأهدافها مع الإشادة بما تقوم به حالياً من نشاطات مختلفة.
- حول دور النقابات العمالية في مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتصدي لآثارها السلبية. صدر عن الندوة القومية حول العمل النقابي في ظل تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، والتي عقدت في العاصمة الأردنية عمان، خلال الفترة ٢٥-٢٧/٥/٢٠١٠، التوصيات التالية:
- ١- تعزيز الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي، ومأسسة عملية الحوار وتطوير آلياته باعتباره الوسيلة المثالية لتجاوز الكثير من الآثار السلبية المترتبة على العولمة وخصخصة الأسواق، والعمل على توسيع قاعدته بين أطراف الانتاج الثلاثة لمشاركتها في تنفيذ ومتابعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- ٢- تفعيل العمل النقابي ودور النقابات العمالية لمواجهة نتائج عولمة الاقتصاد، واستغلال كل الإمكانيات المتاحة لها وتوظيفها بشكل يخدمها في التصدي للمظاهر السلبية المرافقة لتحرير التجارة.
- ٣- ضرورة إيجاد بيئة تشريعية متطورة تكون أكثر انسجاماً مع المعايير العربية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق والحرية النقابية، مما يساعد النقابات العمالية على القيام بدورها المطلوب.
- ٤- مراعاة الحقوق النقابية والحقوق الأساسية في العمل عند اعتماد سياسات الاقتراض من الدول المانحة أو الدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية والمنظمات الاقتصادية.
- ٥- تحرير أسواق العمالة العربية من الحواجز والقيود، وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتنقل الأيدي العاملة العربية، وإعطائها الأولوية في الاستفادة من فرص العمل المتوفرة في هذه الأسواق.
- ٦- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وقيام السوق العربية المشتركة ومناطق التجارة الحرة، وإيجاد التكتلات الاقتصادية العربية لمواجهة آثار العولمة التي تستنزف الموارد العربية.
- ٧- دعوة الدول العربية للبدء الفعلي والجاد في تنفيذ العقد العربي للتشغيل لخفض معدلات البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة العربية والاستفادة من خبراتها ومهاراتها، واستثمار طاقتها الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحسين

.... وانتصر الدم على السيف

أيام قليلة تفصلنا على إحياء مراسم عاشوراء الامام الحسين «ع» ، الامام الذي صبر على العطش والأذى وقدم أعلى ما لديه لحفظ الرسالة الالهية .

اختط الامام مسيره وشعاره «إني لم أخرج أشرا ولا بطرا، إنما خرجت لطلب الاصلاح في أمة جدي، لأمر بالمعروف وأنهاى عن المنكر» .

ويتابع مسيره مستشرقاً البشارة والوعد الالهي « شاء الله أن يراني قتيلا ويراكن سبايا » .
وعندما حمي وطيس المعركة وبعشق الى الاله العزيز الجبار رفع يديه الى السماء وقال «إلهي تركت الخلق طرا في هواك وأيتمت العيال لكي أراك فلو قطعني بالحب إربا لما مال الفؤاد الى سواء» .

لقد وهب الامام الحسين نفسه وأطفاله وعياله الى الله وعلى هذا المنطلق سار المجاهدون في المقاومة ولا زال الكثيرون منهم ينتظرون وسيسير معهم شعب أبي الضيم وجيش باسل بكل شوق الى النزال دفاعاً وذوداً عن حرمة الوطن اذا ما تجرأ العدو الصهيوني بارتكاب حماقة جديدة تجاه لبنان.

هذه المقاومة بعمالها ونقابيينها وأطباءها ومهندسيها و.... ستكون حاضرة في الساحات والميادين، في الحقل والبستان، في المعمل والمصنع، في السهول الخضراء والجبال الشامخة ..
عمال لبنان سيحمون الوطن بعرق جبينهم، بجوعهم وعطشهم...
عمال لبنان شركاء في الانتاج، وشركاء في صناعة النصر الالهي المحتوم.

وبموقف واحد وكلمة واحدة يقول لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته وعماله وكادحيه لمن يريد التبرص بأرضه كما قال الامام الحسين «ع» يوم العاشر من المحرم «إن الدعي ابن الدعي قد ركز بين اثنتين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة» .

نعم هيهات منا الذلة ، فنحن شعب أبي الضيم .

حاضرون ومتوثبون لصنع النصر ..

النصر النهائي والحتمي ...

انتصار الدم على السيف...

القضية الضائعة

من أهم المزايا التي يتمتع بها العمل النقابي ، فهي المنارة له في حراكه ، وهي الضامن لاستقامته ، هي عنوان قضيته ورمزية شرعيته وعلى أساسها يحدد اهدافه ووسائل وأساليب عمله ، ومنها يستقي عزمته وارادته الدائمة ، وحافزته على العطاء المستمر والتضحية والتفاني في خدمة رسالته السامية بين الناس .

				ق						ؤ			
--	--	--	--	---	--	--	--	--	--	---	--	--	--

- جد أحرف القضية الضائعة ووزعها على الجدول أعلاه بعد عثورك على ضروراتها وظواهرها المدرجة أدناه .
- لعبارات والمفردات مدرجة عاموديا وأفقيا فقط .
- تبدأ العبارة أفقيا من أي مربع ومع انتهاء الكلمة الأولى منها تبدأ الثانية عاموديا نزولا .
- قد تجد عبارة كاملة أفقيا أو عاموديا .
- ليس في العبارات والمفردات ما يبدأ من اليسار أو من الأسفل .
- لا استعمال لحرف واحد في كلمتين .

ض	ل	ا	ل	و	ا	ض	ل	ا	ل	ا	ن	ت	ا	ج
ا	ع	ب	ث	ن	ف	و	ذ	م	س	ا	ر	ا	ت	م
ن	ت	ر	ف	و	ع	ذ	ا	ب	ا	ل	ر	ع	ت	و
ت	م	ن	ه	ج	ا	ظ	ل	م	ؤ	ي	د	ا	ا	ا
ا	ع	ب	ث	ا	س	ت	ك	ب	ا	ر	ة	ا	ئ	ق
ج	ا	د	ا	م	ا	س	ت	ض	ع	ا	ف	ل	ه	ف
ل	ا	ف	ل	ء	س	ل	و	ك	ج	ي	د	ة	ة	ل
ث	س	ع	ب	ا	ص	ل	ا	ح	م	س	ا	ر	ا	ت
ق	ت	ظ	ش	ل	ح	ر	ا	ك	ا	ل	و	ج	و	د
ا	ه	ل	ر	ا	ق	د	ا	س	ة	ا	ن	ت	ا	ج
ف	ل	م	ن	ت	و	ه	م	ي	ة	ظ	ل	م	ب	ر
ة	ا	م	س	ا	ر	ا	ت	ظ	ا	ل	م	ة	ا	و
ق	ك	ر	و	ح	ي	ا	ت	ة	ق	ه	ر	ا	ط	ح
ا	س	ت	ه	ل	ا	ك	ل	ث	ق	ا	ف	ة	ل	ي
ب	ا	ل	ا	ت	ز	ا	ن	ا	ل	خ	ا	ل	ص	ي

- إذا ما توفرت في العمل النقابي تؤمن لحراكه المزايا التالية :
صالح مسارات ، حراك الوجود ، قداسة ، الاتزان الخالص ، انتاج لثقافة ، استهلاك لثقافة ، انتاج روحي ، انتاج مواقف ، سلوك جيد ، عدالة ، دفع ظلم .
- إذا افتقدتها العمل النقابي ترك مجتمعه عرضة لما يلي :
مسارات تائفة ، عبث نفوذ ، مآلات وهمية ، ضلال واضلال ، ترف وعذاب ، ظلم ، استكبار ، استضعاف ، مسارات ظالمة ، باطل ، قهر ، منهج الظلم ، عبث البشر ، استهلاك لروحيات .

حل قضية العدد السابق : القرار النقابي

التعليق : بإمكان الشعب اللبناني أن يعلم إعادة العمل بمرسوم تحديد هامش الأرباح كان ضحكا على نقون اللبنانيين ، وأن وزارة الاقتصاد اللبناني ما زالت غير مصممة على تنفيذه ، لا بل غير قادرة في ظل الفساد السياسي والاداري القائم على تنفيذه ، نعم بكل وضوح لم تفعل وزارة الاقتصاد شيئا في تشرين الثاني ٢٠١٠ بعد موجة غلاء اللحوم والخضار ، وبقي السوق يلعب مع نفسه ارتفاعا وانخفاضا ، وتمكن التجار من ابقاء سيطرتهم على الاسعار ونسب الارباح التي يريدون ، شيء من الانخفاض في الأسعار منت علينا به أسواق الخارج ليس الا ، ووزارة الاقتصاد بقيت غائبة والعمال والاتحاد العمالي العام مطالبون بالسعي لتعديل الحد الأدنى للأجور بنسب التضخم المعلنة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ .

موظفو الـ UNDP يمثلون وزارة المال !

(الخبر) : مثل حفل توقيع مشروع التوأمة بين الإدارتين الضريبتين اللبنانية والفرنسية الذي مؤله الاتحاد الأوروبي بقيمة ١,١ مليون يورو، فرصة للإضاءة على « الإنجازات الإصلاحية » التي أدت إلى تشويه الإدارة المالية في لبنان، فقد أصبح موظفو الـ UNDP في الوزارة هم من يحددون السياسات المالية ويتحكمون في المديرية، لا بل إنهم يمثلون الوزارة في أعمالها الرسمية! وهذا تماماً ما حصل خلال إعلان مشروع التوأمة في السرايا الحكومية، فقد تبين أن ممثلي الوزارة في المشروع هما كلودين

تواصل ارتفاع اسعار المحروقات

(الخبر) : واصل أسعار المحروقات ارتفاعها للأسبوع الرابع من شهر تشرين الثاني ٢٠١٠ على التوالي، فوصل سعر صفيحة البنزين ٩٨ أوكتاناً ٣٤٤٠٠ ل.ل. والبنزين ٩٥ أوكتاناً ٣٣٧٠٠ ل.ل. كاز ٢٢٤٠٠ ل.ل. مازوت ٢٢٨٠٠ ل.ل. ديزل أويل ٢٣٣٠٠ ل.ل. قارورة الغاز ١٠ كلغ ١٩٣٠٠ ل.ل. قارورة الغاز ١٢,٥ كلغ ٢٣٥٠٠ ل.ل. .

التعليق: يعتقد ظالمو الشعب اللبناني في ملف أسعار المحروقات اتهم مروروا ظلمهم ، وطوعوا الشعب على الرضوخ لظلمهم ، مستفيدين من مناخات سياسية معينة ، ولا يدرون انهم يقفون على بركان ملتهب ، أسعار المحروقات كانت تلهب لبنان ، وباتت الآن تلهيه وتحرق من لعب ويلعب به في وجه اللبنانيين وإن غذا لناظره قريب .

ارتفاع مستوى تضخم الأسعار ٤,٩ ٪ على أساس سنوي!

(الخبر) : لم ينعكس قرار وزارة الاقتصاد القاضي بإعادة تفعيل المرسوم رقم ١/٢٧٧، والمتعلق بتحديد نسب الأرباح التجارية لكل فئات السلع (ما عدا المحروقات)، انخفاضاً في مستوى الأسعار بعد. إذ واصل مستوى التضخم ارتفاعه حسبما أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء ، وسجل مستوى تضخم الأسعار بين شهري تشرين الاول ٢٠١٠ و ٢٠٠٩ ارتفاعاً بنسبة ٤,٩ في المئة (على أساس سنوي)،

أزمة المياه في لبنان

(الخبير): قال وزير الطاقة والمياه جبران باسيل : أنه لا يجوز أن يعيش لبنان عجزاً مائياً بوجود أكثر من ٨ مليارات ونصف مليار متر مكعب متساقطات، يتبخر أكثر من نصفها، ويهدر أكثر من خمسهـا.

التعليق : من أسلم زمام أموره لصغار قومه هلك، ومهما علا صراخ وزير الطاقة مشكورا، فإن مقدرات الشعب اللبناني اليوم لعب في يد أطفال الادارة والسياسة ، وليس من شأن الاطفال أن يخططوا استراتيجيا يا معالي الوزير ، هذا إن صلحت نواياهم !

مطالب مزارعي القمح في البقاع

(الخبير) : قطع مزارعو القمح في محافظة بعلبك - الهرمل الطريق الدولية عند مفترق بلدة مجدلون قضاء بعلبك ، احتجاجا على قرار وزير الاقتصاد محمد الصفدي وقف دفع التعويضات التي أقرها لهم مجلس الوزراء

التعليق : ليس لصاحب الحق الا أن يصر على حقه ، ومزارعو البقاع أصحاب حق ، وما ضاع حق وراؤه مطالب

كركي صليبا، وخالد القرق، على الرغم من أنهما ليسا موظفين في الوزارة، بل يعملان في مكتب الـ UNDP في وزارة المال!

التعليق : احد موروثات رئيس مجلس الوزراء السابق فؤاد السنيورة الذي كان قد وقع مذكرة مع الـ UNDP لإنشاء مكتب في وزارة المال يمول بطريقة مشتركة، بهدف خلق إدارة رديفة في الوزارة حولت الموظفين الرسميين إلى موظفين هامشيين. هذا نوع من أنواع عدوان المستبعبين الاممين والتابعين اللبنانيين على الاستقلال اللبناني ، والمفارقة أنه ينكشف للاعلام في شهر تشرين الثاني شهر ذكرى الاستقلال اللبناني .

رحيل حسن جمام

(الخبير) : توفي النقابي العربي الجزائري حسن جمام، الامين العام السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. برحيله تفتقد الحركة النقابية العمالية العربية مناضلا نقابيا ، من أجل العدالة الاجتماعية.

التعليق : برحيل النقابي العربي الجزائري حسن جمام تفتقد الحركة النقابية العمالية العربية مناضلا نقابيا ، من أجل العدالة الاجتماعية، وصوتا قويا وعضدا صلبا ونصيرا للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق ، ولكل مقاومة في وجه العدوان الأمريكي - الاسرائيلي .

تمة (الافتتاحية)

هل صمت الهيئات الاقتصادية عن العدوان الاسرائيلي على شبكة الاتصالات اللبنانية جزء من منطق الشراكة بين القطاع العام والخاص ، أو هو ضرورة من ضروراته ، الاقتصاد اللبناني تحت مرمى العدوان الاسرائيلي والامريكي وهو اليوم أسيره الأبرز ، فمن المدعو اليوم الى تحريره ؟ ليس صحيحا أن سيطرة العدو الاسرائيلي على قطاع الاتصالات اللبنانية تهدد فقط الأمن والسياسة اللبنانية ، فانتبهوا أيها الاقتصاديون . فأنتم المعنيون باستعادة ما أسره العدو الاسرائيلي من امانكم الاستثماري والاقتصادي .



[مصباح الهدى]

دار تنوير
2010/1432